

مستقبل مؤسسات المجتمع المدني في العراق

الدكتور

عبد الجبار احمد عبد الله (*)

المقدمة:

ليست الديمقراطية وصفة طبية جاهزة او نموذجا ننقله من بلد لآخر بل هي صيرورة سياسية، اجتماعية، وثقافية.

وحتى تتوفر الديمقراطية فانه لا بد هناك مجموعة اشتراطات بعضها سياسي والاخر اقتصادي واجتماعي وثقافي. وكذلك لا بد من وجود تفاعل ما بين القمة الحاكمة والقاعدة المحكومة، ولا يتحقق هذا التفاعل الا بوجود بعض من المؤسسات الطوعية _ الاستقلالية _ غير الحكومية، الا وهي مؤسسات المجتمع او المنظمات غير الحكومية.

في العراق اصبح التاسع من نيسان من عام ٢٠٠٣ حدا فاصلا ما بين اشياء كثيرة ومنها الحد الفاصل ما بين عهدين، عهد الاستبداد والذي غيب الديمقراطية ومؤسسات المجتمع المدني، وما وجد منها فكانت عبارة عن منظمات حكومية تابعة وليست مستقلة، والعهد الذي لم يصبح الحديث فيه عن الديمقراطية ومؤسسات

المجتمع المدني متاحا فقط بل وممارسة بحرية. ينصرف هذا البحث لمعالجة مستقبل مؤسسات المجتمع المدني في العراق ومن خلال ثلاثة مباحث، تناولنا في المبحث الاول ماهية المجتمع المدني وخصائصه معرجين على بعض تعريفات المجتمع المدني ومحددتين خصائص هذا المجتمع. ومتوجهين لمعالجة واقع مؤسسات المجتمع المدني في العراق في المبحث الثاني وذلك من خلال التركيز على البعد الدستوري ابتداء بالقانون الاساسي لسنة ١٩٢٥ وانتهاء بقانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية. وفي المبحث الثالث ذهبنا لتحديد مستقبل هذه المؤسسات من خلال تشخيص انطلاقها بعد نيسان ٢٠٠٣ وسبل تفعيل هذه المؤسسات ومؤكدين على بعض المعادلات في هذا الخصوص التي تحدد مستقبل المؤسسات في العراق. واخيرا جاءت

(*) كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد

الخاتمة لندون بها الاستنتاجات الرئيسية.

المبحث الأول

ماهية المجتمع المدني وخصائصه

هناك تعريفات عديدة للمجتمع المدني فقد عرفها بعض على انها (كلى الابنية السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، والقانونية التي تنتظم في اطارها شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع والتي تحدث بصورة ديناميكية ومستمرة من خلال مجموعة من المؤسسات التطوعية التي تنشأ وتعمل باستقلالية عن الدولة)⁽¹⁾

وهي بعض اخر (كل العلاقات والمؤسسات الاجتماعية خارج الدولة او المجتمع السياسي)⁽²⁾ او هي كما عرفها اخرون (كل المؤسسات التي تنتج للأفراد او التمكن من الخبرات والمنافع دون تدخل او توسط الحكومة)⁽³⁾.

وإذا ما اردنا الاستمرار في ذكر تعريفات المجتمع المدني فأننا سنجد الكثير منها يتنوع الكتاب والباحثين. ولكن ما يهمنا الحديث هنا هو مضمون هذه التعريفات واركانها. وعند معاينة هذا المضمون نجد أن التعريفات الموجودة هنا، وغيرها التي لم نذكرها، تؤكد على سمة اساسية وهي العمل بعيدا عن تدخل الدولة وتوسطها او تدخل الحكومة او السلطة وسلطانها.

وليس المقصود بالبعد هنا هو أن تكون هي ضد هذه المؤسسات (الحكومة، السلطة، الدولة) بل هو الابتعاد عن كونها جهازا او فرعا تابعا لها او من ضمنها، او حيازتها طابعها الرسمي، حقيقة البعد يراد به انها مؤسسات غير حكومية او سلطوية.

وما تنطلق منه مؤسسات المجتمع المدني هذه انها ضد الاستبداد والاستبدادية سواء كانت هي صفة لفرد ام لسلطة ام لدولة، ومع الديمقراطية سواء كانت فكرة ام نهجا سياسيا.

ولا يكفي أن توجد مؤسسات معينة حتى نقول عنها انها مطابقة لوصف المجتمع المدني. بل لابد من توافر بعض الخصائص المهمة والتي هي:

- الطوعية
- الاستقلالية
- ارتباطها بالمواطنة وحقوق الانسان
- الا تكون مخترقة من الدولة
- وجود الفرد بوصفة ذاتا حقوقية والقول بالطوعية فذلك يعني انها تستند في طريق التحرك نحو الديمقراطية على قوى اجتماعية اخرى غير السياسية ولا الحزب الحاكم⁽⁴⁾ اما الاستقلالية فتعني تعيين حدود تدخل الدولة التي يجب الا يتعدى عن رعاية القوانين لعمل هذه المؤسسات فضلا عن الاستقلال

المالي، أي تحديد مصادر التمويل وطرائق صرف الموارد وكذلك الاستقلال الإداري والتنظيمي⁽⁵⁾ أما ارتباط المؤسسات بالمواطنة وحقوق الإنسان، لأنها تقصد تحويل الأفراد من مجرد أشياء إلى مواطنين في دولة لأنها تنطلق من أن الديمقراطية تعني (المشاركة في القرارات التي ستؤثر في حياة الفرد ومصيره)⁽⁶⁾ والمشاركة التي ترمي إليها هذه المؤسسات هي المشاركة المدنية وليس الفئوية، العضوية، العرقية، العشائرية، القبلية. وهي تطمح لتشكيل الدولة الوطنية التي هي المرادف للمجتمع والابتعاد كلياً عن (المجتمع الطبيعي العسوي)⁽⁷⁾

أما عن أهمية هذه المؤسسات وعلاقتها بالديمقراطية فيمكن تكثيفها في النواحي التالية:

أ. أن غياب مؤسسات المجتمع المدني يعني إضعاف المسار الديمقراطي وفتح المجال للطروحات الأحادية لكي تشييد الواقع على اختلافها سواء كانت تسلطية أو سلطوية أو شمولية والتي ستكون النقيض تماماً لبناء الديمقراطية.

ب. أن غياب مؤسسات المجتمع المدني سيؤدي لوجود نمط من الثقافة السلبية إذ قد يؤدي لإشاعة نوط من السلوكيات يستند إلى التشكيك بالآخرين وعدم الاعتراف بهم وزيادة

الفجوة ما بين الحاكم والمحكوم وجعل المواطن التابع ابداً ودوماً للدولة في كل جوانب حياته وليس أن يكون هو الرقيب عليها⁽⁸⁾.

ج. أن غياب مؤسسات المجتمع المدني سيعمق من مشكلة الوحدة الوطنية والاندماج الوطني في الدولة. فمن خلال وجود هذه المؤسسات يمكن تعزيز وقبول فكرة الاختلاف في المجتمعات التي تكف ثقافتها السياسية ضد أشكال التعددية بحسابها مؤدية للانقسامات وأخفاف الصف الواحد. فالاعتراف بالتنوع والاختلاف يجري من خلال كفالة حق الجميع في تنظيم أنفسهم وإيجاد الأدوات التي تمكنهم من التعبير عن طموحاتهم وآمالهم وفي الوقت نفسه تحديث لمجتمع أكثر انسجاماً يمكن أن تمثل شكلاً للوحدة في التنوع⁽⁹⁾.

وإذا أردنا أن نكون دقيقين أكثر فإنه يمكن القول بأن المجتمع المدني هو البيئة الطبيعية ورحم بناء الديمقراطية والنظام السياسي الديمقراطي وكذلك الحال فإن الديمقراطية والنظام السياسي الديمقراطي هو الإطار السياسي الحي لانماء مؤسسات المجتمع المدني.

لانه لا يمكن أن تصور وجود ديمقراطي ما دون مؤسسات مجتمع مدني، وكذلك الا نتصور وجود مؤسسات مجتمع مدني في ظل نظام غير ديمقراطي، لانها تكون مجرد هياكل حكومية وادوات للسلطة ليس الا. وإذا ما اردنا أن نبني ديمقراطية مجتمع مدني، فعليا الا نتوقف عند حدود المعادلة النظرية حسب فنقول ايها اسبق فواجب عليها التقيد بها، فإن كانت بعض المجتمعات قد حققت نظامها السياسي الديمقراطي من خلال مؤسسات المجتمع المدني فذلك جيد وبعضها الاخر حققت مؤسسات المجمع المدني سعيا نحو الديمقراطية فذلك جيد ايضا وما هو اقرب اليها واجب أن تمسك فيه والتساؤل المطروح هو اين هي مؤسسات المجتمع المدني العراقي من فكرة التعريف والخصائص التي ذكرت؟ هذا سنحاول أن نعرفه في المبحث القادم.

المبحث الثاني

واقع مؤسسات المجتمع المدني العراقي:

لعلنا لا نبالغ اذا ما قلنا أن القانون الاساسي العراقي لسنة ١٩٢٥ كان اكثر التصاقا وارتباطا بفكرة المجتمع المدني اذ كفلت المادة ١٢ على انه (للعراقيين حرية ابداء الراي والنشر والاجتماع وتاليف الجمعيات والانضمام اليها ضمن حدود القانون)^(١٠) ولذلك نلاحظ أن التطور السياسي من المؤسسات المجتمع المدني

كان سلبيا فبدلا من أن يكون هناك تطوير لهذا الدستور (١٩٢٥) وجدنا قمعا للفكرة أصلا في العهد اللاحقة. وما قبل هذا العهد الجمهوري، نجد أن دستور ١٩٥٨ قد خلا من ذكر مؤسسات المجتمع المدني او الجمعيات او النقابات، باستثناء ما وجدناه في ديباجة الدستور من عبارة ... 'ضمان حقوق المواطن'^(١١) أما المادة ٣١ من الدستور المؤقت لعام ١٩٦٤ فقد كفلت (حرية تكوين الجمعيات والنقابات بالوسائل المشروعة وعلى اسس وطنية مكفولة في حدود القانون)^(١٢) أما في دستور ١٩٦٨ فقد أباحت المادة ٣٣ حرية تكوين الجمعيات والنقابات بالوسائل المشروعة وعلى اسس وطنية مكفولة في حدود القانون)^(١٣) أما الدستور المؤقت لسنة ١٩٧٠ فقد كفلت المادة ٢٦ حرية الراي والنشر والاجتماع والتظاهر وتأسيس الاحزاب السياسية والنقابات والجمعيات وفق اغراض الدستور وفي حدود القانون. وتعمل الدولة على توفير الاسباب اللازمة لممارسة هذه الحريات التي تتسجم مع خط الثورة القومي والتقدمي)^(١٤). وهنا طبعا نتحفظ على مصطلح خط الثورة؟ ومن خلال معاينة هاتين المادتين نرى انه رغم سماحها بتأسيس الجمعيات والنقابات الا ان السماح كان مقيدا على اسس وطنية او أن تتسجم مع خط الثورة القومي والتقدمي. وعندما نتعامل عن

الوطنية ومن الذي يحددها فأنها كانت أراء الفرد الواحد وليس المعنى الحقيقي لها عبر ارتباطها بالوطني.

وبعد سقوط النظام الاستبدادي في ٩ نيسان ٢٠٠٣ وباعتماد قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية اطارا للعمل السياسي الحكومي العراقي. نجد حصول تطور ايجابي اكثر من ذي قبل، على الصعيد الدستوري، فقد نصت المادة ١٣ الفقرة ج على (أن الحق بحرية الاجتماع السلمي وبحرية الانتماء في جمعيات هو حق مضمون. كما أن الحق بتشكيل النقابات والاحزاب والانضمام إليها وفقا للقانون هو حق مضمون)^(١٥).

وإذا كانت المادة ٥٦ بفقراتها أ و ب وفي اطار حديثهما عن مجالس المحافظات والحكومة الاتحادية، قد اطلقت على مؤسسات المجتمع المدني بالمنظمات غير الحكومية، فإنها في المادة ٢١ اطلقت عليها مؤسسات المجتمع المدني^(١٦) ولم تجز للحكومة العراقية الانتقالية أو الحكومات وادارات الاقاليم والمحافظات والبلديات أو الادارات المحلية أن تتدخل في حق الشعب العراقي في تطوير مؤسسات المجتمع المدني سواء كان ذلك بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني الدولية أو بأي شكل آخر.

والتساؤل الذي يطرح هو هل أن هذه النصوص الايجابية الموجودة في القانون هو الذي رسم لمؤسسات

المجتمع المدني العراقي بالتطور ام انه كان كاشف لها فقط؟

لو نظرنا لارض الواقع لوجدنا أن غالبية المؤسسات قد ظهرت قبل صدور القانون نفسه وذلك لملاء الفراغ السياسي الذي حصل بعد سقوط النظام وبعضها الاخر قد ظهر بعد صدور القانون لذلك فإن وجود هذه المؤسسات على ارض الواقع والذي سبق القانون قد يكون هو المساهم في وجود هذه الايجابية وكذلك الحال فإن وجود حكومة عراقية تؤمن بالديمقراطية هو الذي دفعها لاصدار مواد تتيح لوجود المؤسسات. وهنا نجد أن العلاقة متبادلة وليست أحادية وهذا ما يفرز في ضرورة عدم الركون لمعادلة أحادية في بناء الديمقراطية أو تكرار نماذج موجودة في بلدان اخرى واهمال واقع الحال في البلد المعني ومنها العراق.

وقياسا بخصائص مؤسسات المجتمع المدني فإن مؤسسات المجتمع المدني العراقية ظهرت بشكل خاص بعد نيسان ٢٠٠٣ وهي حقبة غياب الدولة وانسحابها، كمحاولة من اصحابها لسد الفراغ السياسي الذي نشأ بفعل ذلك الانسحاب ولذلك فهي كانت أصلا ليست من صنع الحكومة والدولة وكانت بعيدة عن تدخل الدولة ولكنها لم تكن بعيدة عن تدخل الحكومة العراقية الجديدة فيما بعد أن ترسخت قواعدها بتأسيس

مجلس الحكم العراقي في ١٣ تموز ٢٠٠٣ ومن ثم الحكومة العراقية المؤقتة ٢٨ حزيران ٢٠٠٤، وهي أيضا لم تكن بعيدة عن تدخل القوات الامريكية.

كما انها حازت على صفة الطوعية من جهة واللاطوعية من جهة أخرى . فهي كانت طوعية اعتمدت على ارادة القائمين بها ولكن بعضها كان قد تشكل عن طريق الاحزاب السياسية العراقية الجديدة التي تواجدت على الساحة السياسية ولتصبح هذه المؤسسات ملحقا من ملحقات الاحزاب. واستنادا لشروط المواطنة وحقوق الانسان، فان جميعها ادعت وصلا بها ولكننا نحسب أن لمواصفات المواطنة ابعادا تتجاوز الاطراف العشائرية والطائفية والمذهبية وحتى السياسية وبمعنى أن يكون الولاء للمبدأ اذ انه وغالبية هذه المؤسسات تأسست أصلا تحت مسميات قد تبتعد عن هذه الاسس حين تكون هويتها دينية معينة او سياسية محددة عراقية ام امريكية.

اما المواطن الذي أنتسب لهذه المؤسسات فقليل منهم كان انتسابه منطلقا من أصل ديمقراطي حقوقي لكون تلك المؤسسات اصبحت جسرا لاغراض خاصة لابل أن بعض هذه المؤسسات تشكلت وفق قواعد فردية-عائلية بحتة ولذلك ليس المهم وجود هيكل تنظيمي مؤسسي أو طلب تسجيل وترخيص لايجاد مؤسسة مجتمع مدني ولكن في الابتعاد عن الاعترافات

الشخصية والمصلحية ماخلا الصالح العام والمبدأ الديمقراطي. وعموما فان القليل من هذه المؤسسات قد حاز على خصائص ومواصفات المجتمع المدني. اذ أن هناك أكثر من ٤٠٠٠ منظمة في العراق الآن الناشط منها كان هو ٣٥ منظمة فقط^(١٧). وهذا الكم الهائل (وهي في ازدياد) شئى غير طبيعي بالقياس للمدة الزمنية التي ظهرت بها منذ نيسان ٢٠٠٣ وحتى الان ، لانها لم تكن موجودة اصلا قبل هذا التاريخ في الواقع السياسي. ولو قارنا الحالة العراقية بغيرها من للحالات في الوطن العربي لو جندنا انه في مصر يوجد اكبر عدد من الجمعيات الاهلية اذ قدر عددها في عام ١٩٩٢ بـ ١٣.١٣٩ جمعية قياسيا بعدد السكان ٥٦ مليون علما أن مصر شهدت تأسيس أول جمعية للمجتمع المدني في مطلع القرن التاسع عشر^(١٨) فالفارق الزمني كبير ما بين اول نشأة لها في مصر والفورة التي حدثت في العراق خلال عشرين شهرا.

المبحث الثالث

مستقبل مؤسسات المجتمع المدني في العراق:

والحديث عن المستقبل يجب الا يبتعد عن تشخيص واقع المؤسسات على صعيد الانجازات، والتي نقصد بها انجاز تطبيق فكرة

المجتمع المدني وارتباطها بالديمقراطية.

ونرى في هذا الواقع الانجازي ما يلي:

أ- أن الوقت لم يتسع بعد للحديث عن انجازات لهذه المؤسسات على مستوى الاهداف والغايات . فهذه الانجازات تحتاج لتراكم زمني طويل لم يتوافر لها حتى الان (ما بين نيسان ٢٠٠٣ نهاية ٢٠٠٤) فواحدة من اهداف وجود مؤسسات المجتمع المدني هو نقل النشاط السياسي من النشاط السلطوي المرتبط بالسلطة حسب وعلى وفق قاعدة تحكيمية من اعلى الى ادنى، الى النشاط السلطوي المنفتح والمتعدد وعلى وفق قاعدة غير تحكيمية تطوعية من ادنى الى اعلى وبالعكس. وهي بذلك ستوجد امكانية أن تتحول الثقافة في المجتمع من ثقافة الخضوع والتبعية. وثقافة السيد المسود وما تفرزه من مظاهر سلبية الى ثقافة مدنية تستند على المساهمة والمشاركة والبعيدة عن اعتبارات عصبوية انانية طائفية او جميعها.

لذلك فمن غير المنطقي القول أن هذه المؤسسات استطاعت أن تنشو ثقافة المجتمع المدني في هذه الحقبة القصيرة. فخطوة المجتمع المدني في العراق لازالت في بدايتها وتحتاج لوقت طويل وجهود عظيمة حتى

يتحقق لها غايتها وتتحول من كونها نتاج فورة بسبب الاستبداد السياسي السابق الى ثورة حقيقية لذلك يجب الا نطمع عملها ونقل من شأنها الجنيني هذا. وجزء من هذا التحول يعتمد على ضرورة أن تبقى المؤسسات في دائرة الطوعية والاستقلالية. ولتحقيق استقلالها هذه فأن جهودها يجب أن تنصب في جادتين الاولى جادة استقلالية عن الاحزاب السياسية العراقية المهيمنة على مقدرات العملية السياسية والثانية استقلالها عن سلطة الاداة الامريكية وولاءها فقط للضمير الانساني والدين وما نصت عليه النصوص المتعلقة بهذا الشأن.

ب- من جانب اخر فان العلاقة الصحيحة ما بين الديمقراطية والمجتمع المدني غير متحققة حتى الان في العراق. قبل نيسان ٢٠٠٣ كانت الديمقراطية ومؤسسات المجتمع المدني غائبة عن الواقع السياسي والدستوري. اما بعد هذا التاريخ فأنها قد توافرت ولكن بشكل جنيني وبدائي. فلم تمارس الديمقراطية الكاملة التي ذكرها قانون ادارة الدولة العراقية الانتقالية في ديباجته ولم نخطئ، الا بقليل، بمؤسسات مجتمع مدني حقيقية نتاج صيرورة سياسية - اجتماعية- ثقافية طبيعية تقضي لتعزيز الديمقراطية وما نلاحظ أن كل من الديمقراطية

الاستبداد ما زال حاضراً في العراق لما استطعنا أن نطرح خياراً لنا وارعنا بكل حرية ولضمان مستقبل أفضل لمؤسسات المجتمع المدني فإنه من الضروري تفعيل مؤسسات المجتمع المدني من خلال ما يأتي:

أ- انتهاج سبل تربية وتعليمية وثقافية تشجع على فكرة الاختيار والعمل التطوعي ابتداء من مستوى رياض الأطفال وانتهاء بالجامعات. لا بل وحتى المؤسسات الأمنية والعسكرية التي ينبغي أن يتمتع منتسبوها بقدر وافر من معلومات أو ثقافة بسيطة عن مقومات حقوق الإنسان والديمقراطية ومؤسسات المجتمع المدني.

ب- التركيز على وطنية الفكرة والوسيلة والغاية. ففكرة تأسيس المجتمع المدني ينبغي ألا يتعد عن خصائص المجتمع العراقي وتركيبته ومحتواه الثقافي، وعدم انقيادها لأطر مفاهيمية مستوردة من الخارج أو ممارسات غير معلومة لمواطنينا. أما وطنية الوسيلة فتتمثل في ضرورة الاخلاص والولاء لاساس فكرة المجتمع المدني من كونها مؤسسات طوعية مستقلة غير حزبية هدفها مساعدة المواطن بعيداً عن ايه مصالح جزئية ضيقة أو جهوية أو فئوية. بينما ستركز وطنية الغاية في انها

ومؤسسات المجتمع المدني مهددتان في ظل حالة غياب الامن والاستقرار. ونحسب أن لهذا الغياب أثر كبير في كل منسبهما، ولعل واحدة من نتائج غياب الامن والاستقرار هو سيادة نمط من الثقافات الفرعية المستتدة على قواعد اجتماعية فرعية وليست شاملة وكذلك سيادة ثقافة اللحوار، في الوقت الذي يجب أن يكون الحوار هو الصيغة السائدة والرائدة.

ج- اذا ما تم تخييرنا ما بين غياب مؤسسات المجتمع المدني ووجودها الجنيني هذا أو القاصر زمنياً وانجاز اتنا فأننا نميل لوجودها. لانه مهما كانت مساوئها فانه افضل من غيابها ولننرم بقاعدة اساسية مفادها أن مساوئ الديمقراطية افضل بكثير من محاسن الدكتاتورية. فغياب مؤسسات المجتمع المدني يعني اضعاف المسار الديمقراطي وفتح المجال للطزوحات الاحادية السلطوية لكي تتشيد الواقع أو عودة استعمال التنظيمات المعبرة عن النزعات القبلية، الطائفية العرقية والاقليمية.

وغياب المؤسسات يمكن أن يؤدي لاشاعة نمط من السلوكيات تستند الى التشكيك بالآخرين وعدم الاعتراف بهم وزيادة الفجوة ما بين الحاكم والمحكوم وجعل المواطن التابع ابداً ودوماً للدولة في كل جوانب حياته. ولعله يتفق معي كثيراً في أن لسو أن

العراقية للمرحلة الانتقالية للحكومة التدخل في تعاون هذه المؤسسات مع منظمات المجتمع المدني الدولية. ولكن كان لابد من تحديده ببعض القيود ولا يترك على علاته. وبعد تشكيل وزارة المجتمع المدني فإنه من الضروري أن تقوم الوزارة بتحديد الحدود القابلة للتدخل من عدمها، هذا من طوعية عمل هذه المنظمات ومع ذلك لا بأس أن تعتمد الوزارة امورا ادارية تيسيرية اكثر مما هي تعويقية.

٥. التركيز على البعد الاجتماعي وليس السياسي فقط وذلك انطلاقا من ضرورة أن يكون هناك تفاعل ما بين القمة والقاعدة اولا تلبية احتياجات الشرائح الاجتماعية في العراق من مستوياتها العديدة^(١١). فالسلطة في العلم الثالث ومنها العراق لا تهتم الا بالبعد السياسي لما تعينه السلطة من امتيازات وقوة وتأثير واهمال للابعد الاخرى.

٦. أن يكون الجو السائد هو جو الحوار والاستيعاب وليس الاستبعاد فهذه الاخيرة ستغثال كل من الديمقراطية ومؤسسات المجتمع المدني لانها تكون من صميم

ستخاطب كل ابناء الوطن دون أي تميز يذكر لاي سبب كان او غرض مقصود ومنطلقة من حقيقة أن وجود هذه المؤسسات ليست هي مجرد هيئات خيرية او خبيرة لتقديم الخدمات ولكنها منظمات ديمقراطية حديثة ومستقلة، يؤدي وجودها الى تقليل الصراعات او ترشيدها ومن ثم المساهمة في تضيق الفجوات الموجودة في المجتمع سواء كان ما بين الفرد والسلطة، او ما بين المركز والاقليم. وهنا نقول كم هو جميل أن نجد احدى المؤسسات رئيسا مسيحا لها ونائبا مسلما واعضاء من كل الطيف العراقي بدلا من أن تكون محصورة بجماعة.

ج. ابتعاد اجهزة الحكومة الحالية والمستقبلية وكذلك الاجهزة الحزبية عن ممارسة هيمنتها على هذه المؤسسات والسماح لها بالعمل وبكل شفافية حتى لا تكرر تجربة النظام السابق.

د. يجب أن يكون وجود وزارة شؤون المجتمع المدني عاملا مساعدا في تدريب العراقيين على ممارسة النشاط الطوعي والاستقلالي وبدون أن تكون هذه المؤسسات تابعا اداريا لها ومن ثم ينبغي عامل الاستقلالية والطوعية وهنا نرى انه من الايجابي عندما لم تجيز المادة ٢١ من قانون ادارة الدولة

الطروحات الاحادية والشمولية.
 ز. قبول فكرة المجتمع المدني
 ومؤسساته على انها حاجة
 تدخل ضمن الحاجات التي
 ينبغي حمايتها لانها ستقود
 لحماية مصالح بشرية فجوهر
 المجتمع المدني هو الانسان
 والوطن .

ح. تصحيح العلاقة ما بين الدولة
 وبين ما هية ودور المجتمع
 عبر تصحيح العلاقة ما بين
 النظام السياسي والمجتمع .

وهنا نقول اننا قد نحظى
 بوجود نظام سياسي ديمقراطي من
 دون وجود مجتمع ديمقراطي وقد نجد
 مجتمعا ديمقراطيا ونظام سياسي
 ديمقراطي معا. الحالة الاولى لازلنا
 نحن في العراق فيها لا بل اننا لم
 نقرب الا يشكل جزئي من النظام
 السياسي الديمقراطي اما الحالة الثانية
 فهي في حالة دول اوربا وامريكا
 الشمالية واذما ما اردنا حقيقة بناء
 ديمقراطية في العراق فمن الواجب الا
 تكون قراراتنا فوقية، لان الفوقية لا
 تشترط فقط في نظم استبدادية
 وشمولية ودكتاتورية فقط بل حتى في
 النظم الديمقراطية وعندها سنجد
 الاستبداد الديمقراطي. وعلى الحكومة
 العراقية ان تتطلق من القاعدة بنفس
 الدرجة التي تتطلق منها من القمة.

ط. ان الاساس في تهيئة سبل
 المجتمع المدني ومؤسساته لا
 يتمثل فقط في عقد الندوات

والدراسات، رغم اهميتها
 وضرورتها، ولكن ايضا في
 نقل محتويات هذه الندوات
 وافكارها الى حيز التطبيق كما
 انه لا يحق لنا ان نتباهي
 بالعدد الوافر من هذه
 المؤسسات لنقول ان الافكار
 قد تحققت حقا ولكن يتمثل في
 مدى ايمان المواطن
 والحكومة. بحقيقة ان هذه
 المؤسسات بإمكانها ان تكون
 واسطة ليس بين الحكومة
 والمواطن فقط بل ووسيلة
 اساسية لبناء مجتمع ونظام
 سياسي ديمقراطي في العراق.
 ي. تحديد الغايات والاعراض من
 مؤسسات المجتمع المدني،
 ونقصد هنا تحديد الاعراض
 للعناصر والقوى المجتمعية
 العراقية المتمثلة بالعشائر
 والطوائف اولا والقوى
 السياسية والحزبية والحكومية
 ثانيا .

فينبغي اولا تعزيز قناعات
 اصحاب المؤسسات التقليدية من ان
 انتهاج سبل المجتمع المدني لا يعني
 ذوبانها وكياناتها وقيمتها بقدر ما هو
 ابراز سلوك سياسي مدني وليس
 عشائري او طائفي منطلق. وكذلك
 تنويرها وتبنيها من ان مؤسسات
 المجتمع المدني ليست هي واجبات
 عشائرية او طائفية بقدر ما هي
 ادوات سياسية سلمية حوارية تساهم

في بناء مجتمع عراقي جديد خال من الاستبداد والاحتكار، من خلال نقل تصورات حقيقية منطلقاً من الاختيار والكفاءة وليس مستندة على الحساب والنسب.

اما ما يخص القوى السياسية والحزبية والحكومية فنحسب أن راية الديمقراطية وحقوق الانسان التي رفعتها الحكومة العراقية بعد سقوط النظام الاستبدادي كقيلة بمنحهم مرجعية سياسية ومنطلق سياسي جديد يقودهم للتصرف وفق سلوكيات وسياسات المجتمع المدني والديمقراطي، وحسبانها حقاً من الحقوق الأساسية للمواطن العراقي وليس منحة او مكرمة حتى يكون هذا التصرف قدوة لعموم العراقيين.

وهنا نرى أن اهتمامات المجتمع المدني هي اهتمامات بمسائل غير حكومية ولكنها ستسمى جوهر عمل الحكومة العراقية المؤقتة او المنتخبة، وان المستقبل هو الجدير بالفصل في مدى تمسك الحكومة العراقية بالخطوات التي بدأتها في قانون ادارة الدولة الانتقالي والتي تنتظرها خطوات اكثر جدية.

ك. هناك بعض المعادلات التي نحسبها مهمة في تحديد الخطوات المستقبلية وهذه المعادلات هي:

- المعادلة ما بين حاجة المجتمع كفكرة وتأطيرها في مؤسسات اذ لا بد من وجود المؤسسات كاطار

ينقل الافكار الى حيز التطبيق حتى تبعد عن الاطار الفردي والشخصي.

- المعادلة ما بين حاجة المجتمع العراقي كفكرة والحاجة لعند من المؤسسات فلا كثرة العدد دليل على الايجابية وليس قلة العدد دليل على السلبية بل الاصل هو في التعبير عن الحاجات بشكل متوازن.

- المعادلة ما بين الطابع الرسمي الحكومي للحاجة والطابع الجماهيري للحاجة. حتى يتحقق الفلاح لبناء الديمقراطية في العراق لا بد من وجود تفاعل ما بين القمة (السلطة) والقاعدة (الجماهير) ولا بأس أن يكون هناك تفوق لواحدة على الثانية ولكن يجب أن يظل محكوما بالسعي لاشاعة الديمقراطية.

- المعادلة ما بين الحاجة النخبوية من الجماهير والحاجة العامة من الجماهير لان الغايات قد تتعدد من وراء انشاء مؤسسات المجتمع المدني فلا ضرر في قيادة النخبة للتعبير عن المطالب بشرط أن تكون مشدودة للحاجات العامة.

- المعادلة ما بين كون مؤسسات المجتمع المدني هي نتاج الديمقراطية ام أن انها هي التي تقود للديمقراطية.

- الى جانب وسائل أخرى، لتأسيس الديمقراطية.
- أن وجود هذه المؤسسات سيسهم في تعزيز الحوار الوطني وتمتين الوحدة الوطنية لكونها وسائل وقنوات للتعبير عن المطالب الشعبية اولا وثانيا اشاعتها لتقافة سياسية مدنية وليس تقليدية.
- أن مستقبل هذه المؤسسات يعتمد على كثير من الجهود، وهذه الجهود بعضها يتعلق بالمواطن وماهية توجهاته نحو هذه المؤسسات وبعضها الاخر يتعلق بالسلطة والدولة التي ينبغي أن تعمل على تعزيز فكرة الطوعية والاستقلالية وعدم جعل هذه المؤسسات ملحقا من ملحقاتها وإذا ما كان هناك بد للتدخل فينبغي أن يكون التدخل تنظيميا وليس تقنيديا.
- علينا أن ننتظر قليلا حتى نتلمس أثار وجود هذه المؤسسات وخاصة بعد انطلاقها غير المنظمة والعشوائية.
- وان مزيدا من الوقت المصحوب بتحديد مسارات السلوك السياسي الديمقراطي المرتكز على دعواتي المساواة والمدنية من شأنه تهذيب هذه الانطلاقة وتقويمها لتكون مرجعا

- المعادلة مل بين الجهد الخارجي الذي يحدث على تعزيز مؤسسات المجتمع المدني والجهد الداخلي. حتى لا تضيق الجهود الخارجية هباء ويصاب بالاحباط اصحاب الجهد الداخلي.
- المعادلة ما بين الحيادية في الجهد الخارجي (الامم المتحدة او مؤسساتها ووكالاتها) والحيادية في الجهد الداخلي. فالحيادية ينبغي الا توظرها النفعية من الجهد الداخلي وكذلك الحال فان الحيادية في الجهد الداخلي يشترط الا تكون مطية للاستغلال في الجهد الخارجي.

الخاتمة

- أن هناك فرصة تاريخية متاحة لبناء نظام سياسي ديمقراطي عراقي يمهد لمستقبل جديد لا وجود فيه لانماط الاستبداد التي عاشها العراق لنصف قرن تقريبا.
- وهذه الديمقراطية ينبغي الا تكون قرارا فوقيا والا ستسبم بالاستبداد. والاستبداد الديمقراطي لا يقل خطورة عن الاستبداد الدكتاتوري او الشمولي.
- أن لمؤسسات المجتمع المدني علاقة وطيدة وحيوية بالديمقراطية وتأسيس النظام السياسي الديمقراطي. وإذا كانت الديمقراطية هي البيئة الصالحة لنمو هذه المؤسسات، فإن المؤسسات هي الوسيلة الناجحة،

(٧) عبد الله بلقزيز، دور الدولة في مواجهة النزاعات الاهلية، في مركز دراسات الوحدة العربية، النزاعات الاهلية العربية، بيروت، ١٩٩٧، ص ٨٠.

(٨) حيدر أبراهيم، المصدر السابق ذكره، ص ٤٢٣.

(٩) المصدر السابق نفسه، ص ٣٥٩.

(١٠) القانون الاساسي العراقي لسنة ١٩٢٥.

(١١) الدستور المؤقت لعام ١٩٥٨.

(١٢) الدستور المؤقت ٤/٢٩/١٩٦٤.

(١٣) الدستور المؤقت ٩/٢١/١٩٦٨.

(١٤) الدستور المؤقت لسنة ١٩٧٠.

(١٥) قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، مطبوعات جريدة النهضة، ٢٠٠٤.

(١٦) المصدر السابق نفسه.

(١٧) جريدة الساخي، العدد ٤٣٠٠، ٢٠٠٤/٨/٢.

(١٨) د. علي الدين هلال، النظم السياسية العربية، قضايا الاستمرار والتغير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص ١٨٠.

(١٩) فالح عبد الجبار، الدولة: المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق، مركز ابن خلدون، القاهرة، ١٩٩٥، ص ١٦٨.

(٢٠) حسين درويش العادلي، المجتمع المدني ضرورة حضارية لامة نوعية، مجلة الاسلام والديمقراطية، دار المستقبل بغداد، العدد الرابع، ٢٠٠٣، ص ٥٣.

صالحاً يستطيع أن يستند اليها المواطن العراقي لا يصال صوته وكذلك تطمان السلطة والدولة اليها كونها القناة التي تعزز من تماسك المجتمع وزيادة قوة النظام السياسي والصالح العام وليس خطراً عليها.

الهوامش والمصادر

(١) حسنين توفيق أبراهيم، بناء المجتمع المدني، المؤشرات الكمية والكيفية، في مركز دراسات الوحدة العربية، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، بيروت، ط١، ١٩٩٢، ص ٦٩٤.

(٢) خلدون النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ١٩٩٦، ص ١٠٣.

(٣) ثناء فؤاد عبد الله، البات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ١١، بيروت، ١٩٩٧، ص ٢٨٢.

(٤) عزمي بشارة، مدخل الى معالجة الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، حول الخيار الديمقراطي، ط١، بيروت، ١٩٩٤، ص ٩٣.

(٥) حيدر أبراهيم، تعزيز الاندماج الاجتماعي، في منظمة العمل الدولية، اجتماع الخبراء التحضيري حول الاعلان العربي للتنمية الاجتماعية، ١٩٩٥، ص ٣٦.

(٦) هشام شرابي، النظام الابوي والتبعية ومستقبل المجتمع المدني، مركز دراسات الوحدة العربية، العقد العربي القادم المستقبليات البديلة، ط١، بيروت، ١٩٨٦، ص ٢٨٤.